جامعة القاهرة
كليـــة الحقـــوق

التنظيم القانوني لصناديق الاستثمار

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير

إعداد

هشـــام البحفـــاوي

لجنة المناقشة

أ.د. سميـــحة القليـــوبي أستاذ القانون التجاري والبحري -كلية الحقوق- بجامعة القاهرة رئيسا ومشرفا

أ.د. مختار محمود بريري أستاذ القانون التجاري والبحري -كلية الحقوق- بجامعة القاهرة عضوا

أ.د. حسين فتحي عثمـان عميد كلية الحقوق- بجامعة طنطا عضوا

٢٠٠٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

" سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك
أنت العليم الحكيم "

البقرة : من الآية ٣٢

المقدمة :

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله ، وصفية من خلقه وحبيبه ، بلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ونصح الأمة وكشف الله له الغمة ، وصلاة الله وسلامه عليك سيدي يا رسول الله.

أما بعد فمن الغرائز التى يتحلى بها الإنسان أنه إجتماعي بطبعه ولا يحب أن يعيش منعزلاً عن بقيه أفراد جنسه ، وقد إقتنع الإنسان بأنه كلما تعاونت مجموعة منهم إستطاعوا إنجاز مالا تستطيع المشروعات الفرديه إنجازها ، مما يجعل الأشخاص يلجأون إلى استثمار أموالهم من خلال شركات يستطيعون بواسطتها تنفيذ المشروعات التى لا يقدر كل واحد منهم على تنفيذها بمفرده وتفادى امتداد مسئوليتهم عن ديون والتزامات الشركة إلى أموالهم الخاصة وتقوم فكرة الشركة على التعاون بين أفرادها والمشاركة فيما ينتج عن المشروع الذى أسست من أجله الشركة سواء كان ربحا أو خسارة. وقد ساعدت التطورات الاقتصادية والمالية السريعة إلى قيام نظام اقتصادي جديد يستند على منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة ، أسهمت فى قيام نظام اقتصادي عالمي أكثر تعقيداً تميز بهيمنة النظام الرأسمالي وانزواء الفكر الاشتراكي والتحول إلى اقتصاد السوق ، وتنمية معاملات سوق المال . فالعالم اليوم أصبح يعرف تطوراً وصراعاً اقتصادياً من أجل التنمية والبناء لذلك فمعظم البلدان التي اتخذت الرأسمالية كنظام اقتصادي وحيد قادر على استغلال الأموال واستثمارها اعتمدت على الأسواق المالية كعمود فقري للتنمية الاقتصادية نظراً لصعوبة الاقتراض من الدول المانحة والتي غالباً ما تصاحبها مخاطر سياسية واقتصادية. ولعل الاقتراض الداخلي لا يتم إلا بتنشيط الأسواق المالية والتي تتم عن طر يق عدة عوامل تساعد على ازدهارها كوجود وفرة من الأدوات المالية التقليدية كالأسهم والسندات مع وجود مؤسسات مالية للوساطة بين المدخرين والمشروعات للعمل على جلب المدخرات.

ويدخل الاستثمار في الأدوات المالية التقليدية والحديثة من العمليات الدقيقة والتي تحتاج إلى خبرات لما له من أهمية في تمويل المشروعات حيث قد يتم بصورة مباشرة وذلك

الفهـــــرس

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
مقدمة	١
الفصل التمهيدي: ماهية صناديق الاستثمار	٧
المبحث الأول: صناديق الاستثمار النشأة والتطور التاريخي والأهمية الاقتصادية .	٩
المطلب الأول: نشأة صناديق الاستثمار	١١
الفرع الأول : نشأة صناديق الاستثمار في بعض الدول الغربية	١١
أولاً: نشأة صناديق الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية	١١
أ- الحقبة قبل سنة ١٩٢٠	١١
٢- بداية التطور.....	١٢
ثانيا: نشأة صناديق الاستثمار في بريطانيا.....	١٣
ثالثاً: نشأة صناديق الاستثمار في فرنسا	١٤
الفرع الثاني: نشأة صناديق الاستثمار في مصر	١٦
المطلب الثاني: أهمية صناديق الاستثمار.....	١٩
المطلب الثالث : أنواع صناديق الاستثمار	٢٣
المبحث الثاني: تعريف صناديق الاستثمار وخصائصها.....	٣٤
المطلب الأول: تعريف صناديق الاستثمار	٣٥
المطلب الثاني: خصائص صناديق الاستثمار	٣٨
أولاً: الصياغة التعاقدية لصناديق الاستثمار	٣٨
ثانياً: علاقة ثلاثية الأطراف	٣٩
ثالثاً: عدم تمتع صناديق الاستثمار بالشخصية المعنوية.....	٣٩
رابعاً: عدم تقيد صناديق الاستثمار بفكرة الثبات	٣٩
المبحث الثالث: تميز صناديق الاستثمار عن غيرها من التنظيمات المشابهة.....	٤١
المطلب الأول: صناديق الاستثمار وشركات الاستثمار وبنوك الأعمال والاستثمار والشركات المالية وشركات التنمية والتأمين	٤٢
المطلب الثاني: صناديق الاستثمار وشركة الإدارة والمضاربة والشركات القابضة وشركات السيطرة	٤٩

المطلب الثالث: صناديق الاستثمار والشركات العاملة في مجـــال الأوراق الماليـــة وشركات أمناء الاكتتاب وغيرها..... ٥٣
الفصل الأول: البنيان القانوني لصناديق الاستثمار..... ٥٨
المبحث الأول: شكل صناديق الاستثمار وإجراءات تأسيسها والترخيص بإنشائها..... ٦٠
المطلب الأول: الشكل القانوني لصناديق الاستثمار ٦١
المطلب الثاني: إجراءات التأسيس والترخيص بإنشاء صندوق الاستثمار ٦٦
أولا: العقود التأسيسية لصناديق الاستثمار ٦٦
ثانيا: إجراءات الترخيص بإنشاء صناديق الاستثمار ٧٥
المبحث الثاني: نشاط صناديق الاستثمار ٧٩
المطلب الأول: الجوانب الفنية في إدارة الصندوق ٨٠
أولاً: تحديد غرض صناديق الاستثمار..... ٨١
ثانياً: تحديد المقصود بتكوين حوافظ الأوراق المالية..... ٨٢
ثالثا : إدارة صكوك الحافظة ٨٤
رابعاً : إدارة المخاطر ٨٧
المطلب الثاني : الأدوات المالية محل التداول ٩٠
I الأسهم..... ٩١
II السندات ٩٨
III صكوك التمويل..... ١٠٣
IV حصص التأسيس ١٠٦
المبحث الثالث : ماهية وثائق الاستثمار والقواعـــد المتعلقـــة بـــإدارة ورأس مـــال الصندوق ١٠٩
المطلب الأول : ماهية وثائق الاستثمار ١٠٩
المطلب الثاني : القواعد المتعلقة بإدارة الصندوق ورأسماله ١١٦
الفصل الثاني: إدارة وأثار صندوق الاستثمار ١٢٧
المبحث الأول: إدارة صندوق الاستثمار ١٢٨
المطلب الأول: الشروط المتعلقة مديري شركة الإدارة كمدير الصندوق ١٢٨
المطلب الثاني: الشروط اللازمة في أمين الاستثمار ١٣٣
المطلب الثالث: دور الشركاء في إدارة الصندوق ١٤٣
المطلب الرابع: سلطات وحقوق شركة الإدارة وواجباتها ومسئوليتها ١٤٨

المبحث الثاني: رقابة على صندوق الاستثمار ١٥٦
المطلب الأول: أنواع الرقابة على الصندوق..... ١٥٦
الرقابة الداخلية على الصندوق ١٥٧
الرقابة الخارجية على الصندوق ١٦٠
المطلب الثاني: إنقضاء صناديق الاستثمار وتصفيتها ١٧٦
أولا: أسباب انقضاء صناديق الاستثمار ١٧٦
١- انقضاء صناديق الاستثمار لانقضاء مدتها ١٧٨
٢- انقضاء الصندوق بسبب يتعلق بشركة الإدارة أو أمين الاستثمار ١٧٨
٣- انخفاض قيمة أو عدد حصص الشركاء في الصندوق ١٧٨
٤- صدور حكم أو قرار بحل الصندوق أو تشطيبه..... ١٧٩
الفرع الثاني: تصفية صناديق الاستثمار ١٨٠
خاتمة ١٨١
الملاحق ١٨٤
لائحة المراجع ٢١٦

مستخلص الرسالة

تناولت في هذه الدراسة موضوع هام يتعلق بالجوانب القانونية لصناديق الاستثمار، وهكذا استهللت البحث بتعريف هذا الموضوع وكيفية نشأته وتطوره التاريخي وأنواعه كما تعرضت بعد ذلك لخصائص هذه الصناديق وأهم ما يميزها عن غيرها من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية. وتناولت بعد ذلك في الفصل الأول البنيان القانوني لهذه الصناديق وذلك بالتطرق إلى شكلها القانوني وللإجراءات التي يمر بها التأسيس والترخيص للصندوق الاستثمار كما تطرقت للجوانب القانونية والقواعد المتعلقة بإدارة أموال الصندوق ثم بعد ذلك لرأس ماله وبعد ذلك تناولت بالدراسة في الفصل الثاني لإدارة صناديق الاستثمار وذلك من خلال التعرف على الشروط المتعلقة بمديري الصندوق وبأمين الاستثمار. كما تناولت لآثار صندوق الاستثمار حيث تعرضت لأنواع الرقابة وبعد ذلك لكيفية انقضاء هذه الصناديق وختمت الدراسة بتوضيح القواعد الخاصة بتصفية صناديق الاستثمار.